وقائع المؤتمر العلمي الثامن
العراق 2050

في جامعة النهرين

بتاريخ 2025/04/20

قضايا سياسية

Political Issues

ملحق العدد ٨٠

E-ISSN: 2790-2404
P-ISSN: 2070-9250

العراق (2050)

وقائع المؤتمر الدولي الثامن

لكلية العلوم السياسية / جامعة النهرين

عقد بتأريخ 2025/4/20

الإشراف العام

أ.د. أسامة مرتضى السعيدي

إعداد وتحرير

م.د. محمد محي الجنابي

م.د. مصطفى صادق عواد

م.م. محمد مجيد حسين

م.م. زهراء كريم جاسم

مبرمج. رؤى عبد الحسين

لجان مؤتمر (العراق 2050)

المؤتمر الدولي الثامن لكلية العلوم السياسية / جامعة النهرين

عقد بتأريخ 2025/4/20

اولاً _ اللجنة التحضيرية :	
أ.د اسامة مرتضى باقر	عميد كلية العلوم السياسية
أ.د خضر عباس عطوان	رئيس قسم السياسة الدولية
أ.د علي حسين حميد	رئيس قسم الاستراتيجية
أ.د عباس سعدون رفعت	معاون العميد للشؤون الادارية
أ.د مصطفى حسين عبد الرزاق	رئيس قسم العلاقات الاقتصادية الدولية
أ.د سلمان علي حسين	مقرر قسم السياسة الدولية
أ.م.د حيدر زهير جاسم	معاون العميد للشؤون العلمية والدراسات العليا
أ.م.د استبرق فاضل شعير	رئيس قسم النظم السياسية والسياسات العامة
أ.م.د سولاف مصحب مهدي	مسؤول شعبة ضمان الجودة والاداء الجامعي
م.د زيدون سلمان محمد	مسؤول شعبة الشؤون العلمية
م.د محمد محي محمد	مدير تحرير مجلة قضايا سياسية
م.د محمد حميد محمد	مقرر قسم العلاقات الاقتصادية الدولية
م.د عبد الامير سليم عباس	أمين مجلس الكلية
م.د ايلاف نوفل احمد	مسؤول شعبة التسجيل
م.د.مصطفى صادق عواد	قسم النظم السياسية /مسؤول وحدة التوظيف والتأهيل
م.م مهدي علي وداعة	امانة مجلس الكلية

ثانياً _ اللجنة العلمية :		
أ.د قاسم محمد عبد	أ.د اسراء علاء الدين نوري	أ.م.د. احسان عدنان عبد الله
أ.د سلام عبد الجليل حسن	أ.د قاسم شعيب عباس	أ.م.د عصام اسعد محسن
أ.د احمد عبدالله ناهي	أ.د سهاد اسماعيل خليل	أ.م.د نسرين رياض شنشول
أ.د شيماء عادل فاضل	أ.د ياسر علي ابراهيم	أ.م.د زينب عبدالله منكاش
أ.د هشام حكمت عبد الستار	أ.د.إيضاح نعمان خزعل	أ.م.د ربا صاحب عبد مرزوق
أ.د عماد صلاح عبد الرزاق	أ.د علي حسين حميد /مقرر اللجنة	أ.م.د. صلاح مهدي هادي
أ.د محمد كريم كاظم	أ.د رياض مهدي عبد الكاظم	أ.م.د رواء طه درويش
أ.د هيثم كريم صيوان	أ.د صدام عبد الستار رشيد	أ.م.د محسن حساني ظاهر
أ.د وسن احسان عبد المنعم	أ.د. اخلاص قاسم نافل	أ.م.د همام خضير عبد مطلك
أ.د عامر هاشم عواد	أ.د فراس عبد الكريم محمد علي	ا.م.د. هناء جبوري محمد
أ.د كاظم علي مهدي	أ.د علي فارس حميد	أ.م.د ميثم حميد ناصر
ا.د.عبد العظيم جبر حافظ	أ.د الاء طالب خلف	ا.م.د.شيماء تركان صالح
أ.د احمد غالب محي	ا.د.مصطفى حسين عبد الرزاق	ا.م.د.سرى موفق جعفر
أ.د ارشد مزاحم مجبل	أ.م.د مصطفى فاروق مجيد	

ثالثاً _ اللجنة المالية :
م.م. خبيب منذر عباس / وحدة صندوق التعليم العالي / رئيساً
م.م.سعد رويس / قسم الاستراتيجية / عضواً
م.م. قمر ثامر جاسم / شعبة التدقيق / عضواً
إكرام فهمي اعجمي / مسؤولة شعبة الشؤون الادارية / عضواً

رابعاً _ اللجنة الاعلامية :
أ.م.د ندى عمران علي
م.د انمار علي ابراهيم
م.د سديف محمد كامل
م.م علي صباح محمد
م.م نشوان علاء حسين

خامساً _ لجنة الاستقبال :		
أ.د سعد محمد دخيل	م.م غفران جاسم جبر	م.م سجى فاضل عباس
أ.م.د رونق ناطق محمد	م.م سعد رويس	م.م. مصطفى ياسين طه
أ.م.د دنيا علي عبد الحسن	م.م نور مشتاق	م.م. محمد معن محسن
م.د شذى عبد الرضا عبد المجيد	م.م عبدالله محمد قاسم	م.م. هيثم عقيل محمود
م.د. علي محمد أمنيف	م.م نور سمير	سجاد محمد جاسم
م.د رفيف اياد	م.م مروة زياد طارق	عمر ثابت نعمان
م.د نبأ احسان شريف	م.م مفاز ابراهيم داوود	زينة سعد شمس الدين
م.د رنا احمد رجب	م.م نادية علي عبد الرضا	سرى عبد القادر خلف
م.د هناء رحيم زيدان	م.م قاسم محسن	نور الهدى عماد كاظم
م.م كاظم ناجي عبود	م.م عمار عايد كطوف	لينه ليث فارس
م.م صبا رشيد جبير	م.م هديل لطيف ياسر	رائد صبري حسن
م.م مها غافل حسين	م.م ميس محمود عداي	علي جابر محسن
م.م محمود جمال فتحي	م.م هدى عبد الحسين فياض	علي فاروق
م.م فرقان عبد حمود	م.م مها عباس فاضل	سيف سعد لعيبي
م.م نور هشام جليل	م.م عبد الرحمن محمد عيسى	علي محمد عواد
م.م علي عبد الرزاق شنشول	م.م تغريد رياض علي	م.م سجى فاضل عباس

جدول المحتويات

التسلسل	اسم البحث	رقم الصفحة
1	الشراكة العراقية – التركية ودورها في تعزيز التنمية والامن في العراق ا.د. ليلى عاشور حاجم الخزرجي م.م. سارة محمود غزال م.هند عدنان شراد	28_1
2	العلاقات العراقية-العربية: تحديات التأثير الإقليمي والتوازن في السياسة الخارجية أ.د: سالم مطر عبدالله	49_29
3	العراق وسياسته الخارجية تجاه محيطه الإقليمي بعد عام 2003 الكويت انموذجا" دراسة في الافاق المستقبلية وتطويرها أ.د.صباح كريم رياح الفتلاوي د. فاطمة فرحان زغير الطليباوي	75_50
4	انعكاسات الاستقرار السياسي على تبني الطاقة المتجددة في العراق: دراسة مستقبلية أ.د. حازم صباح أحميد م.م. مصطفى أحمد حسين	95_76
5	دور الدبلوماسية الاقتصادية العراقية في جذب الاستثمارات الاجنبية في ظل التحديات الراهنة أ.د.هيثم كريم صيوان أ.د.وسن احسان عبد المنعم	121_96
6	الشراكات الاقتصادية الدولية ودورها في الاستدامة المالية: العراق انموذجا أ.م.د. محمد عباس احمد التميمي	151_122
7	دور الاستثمار الأجنبي المباشر في بناء اقتصاد مستدام للعراق 2050: تحليل السياسات والتحديات أ.م.د نسرين رياض شنشول م.م فيان فاروق محمدعلي	176_152
8	السياسة الخارجية العراقية : تحليل استراتيجي للمقاربات والقيود في مواجهة التحديات الإقليمية المتغيرة م.د. امنة علي سعيد م.د فراس عباس هاشم	193_177
9	قانون الاحوال الشخصية بين السيادة الوطنية والتزامات العراق الدولية د. حيدر حسن علي الكناني	211_194
10	ديناميكية السياسة الخارجية العراقية في البيئتين الإقليمية والعالمية : الفرص والتحديات م.د. فينوس غالب كامل	236_212
11	التحليل القانوني للانتهاكات الجسيمة المرتكبة من قبل تنظيم داعش في العراق د. لمى فاضل نايف	261_237
12	موقف العراق من القضية الفلسطينية في ظل عملية طوفان الاقصى واحداثها م.د مخلد ماجد احمد م.م هبه عبد السلام خطاب	278_262
13	تَحسين آلمُشاركة المدنية، وتَعزيز آلشَفافية في المُؤسساتِ الحُكوميةِ: إستراتيجياتٌ فَعالة وآلياتٌ مُستَدامةٌ للحُكمِ الرَشيدِ. م. سجى فتاح زيدان ذنون العباجي	300_279
14	دور القوة الناعمة في تعزيز السياسة الاقليمية العراقية م.م. الحسن جلال عبد الواحد محمد	316_301

15	التغيرات المناخية والتنمية المستدامة م.م ساره عبد زايري	339_317
16	تقييم تأثير المتغيرات المناخية على الموارد المائية والزراعية في العراق م.م شهد عماد حميد	362_340
17	مستقبل وظائف العلوم السياسية في ظل التحول الرقمي م.م. عبد الله محمد قاسم	376_363
18	مستقبل مصادر تمويل التنمية المستدامة في العراق م.م علي ضياء ربيع	401_377
19	الأمن السيبراني العراقي: التحديات وسبل المواجهة م.م علي عبد المطلب صادق	418_402
20	السياسة الخارجية العراقية في ظل التحديات الاقليمية الراهنة دراسة في توازن المصالح وتعزيز العلاقات : تركيا أنموذجا م.م.عـــذراء محمـــد جـــابـــر م.م.عبـــاس قيس عبـــاس	442_419
21	الدبلوماسية العراقية في ظل الأزمات الإقليمية والعالمية: التحديات والفرص م.م. زمن محمد جبار	460_443
22	مستقبل الدور الاقليمي للعراق في معادلة التوازنات الجيوسياسية في المنطقة م.م علياء حميد خيون م.م روى غني سلمان	491_461
23	الاستبصار الاستراتيجي واثره في ادارة المصالح الوطنية العراقية في سياق المتغيرات الدولية م.م.فاطمة ميثم مصطفى	509_492
24	الجذور التاريخية للقضية الكردية في تركيا وأثرها في العلاقات مع العراق م.م. مروة سلمان حسن م.م. سارة عبد الكاظم جواد	535_510
25	السياسة الخارجية العراقية وديناميات البيئتين الإقليمية والدولية: دراسة في التأثير والتأثر م.م محمد معن محسن	564_536
26	الابتكار التكنولوجي ودوره في تعزيز التحول الرقمي للمؤسسات الحكومية العراقية م. م. نور موفق عبد الغني م.م. نشوان علاء حسين	580_565
27	التخطيط الاستراتيجي للسياسة الخارجية العراقية تجاه تركيا بعد العام 2014 م.م هبه حميد شمخي	607_581
28	التخطيط الاستراتيجي للسياسات العامة لوزارة البيئة في العراق بعد عام 2003 م .م. ولاء علي فرحان	625_608
29	نحو مستقبل مستدام: دور ادارة سلاسل التجهيز الخضراء في تعزيز الأداء المستدام: دراسة تحليلية في شركة مصافي الوسط في الدورة م.م إخلاص جاسم رسن م.م يسرى ربيع فواز	650_626

دور الاستثمار الأجنبي المباشر في بناء اقتصاد مستدام للعراق 2050: تحليل السياسات والتحديات

The Role of Foreign Direct Investment in Building a Sustainable Economy for Iraq 2050: Policy Analysis and Challenges

أ.م.د نسرين رياض شنشول*
Assist.Prof. Dr.nisren R.Shanshool

م.م فيان فاروق محمدعلي **
Vian Farouk Mohammed

الملخص

يهدف البحث إلى دراسة دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية المستدامة في العراق بحلول عام 2050، من خلال تحليل المناخ الاستثماري الحالي، وتشخيص المعوقات التي تعيق تدفق الاستثمارات الأجنبية،واقتراح سياسات لتعزيز البيئة الاستثمارية. يستعرض البحث أبرز التحديات السياسية، الاقتصادية، والإدارية التي تواجه المستثمرين الأجانب، مع التركيز على نقل التكنولوجيا، تحسين البنية التحتية، وتعزيز الشفافية. كما يتناول تجارب دولية ناجحة يمكن أن تستفيد منها العراق في جذب الاستثمارات وتحقيق الاستدامة الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر ، إعادة إعمار العراق ، المناخ الاستثماري ، السياسة الاقتصادية، الاستقرار السياسي ، التنمية ما بعد النزاع

.Abstract :

The research aims to study the role of foreign direct investment in achieving foreign investment development in Iraq by 2050, through analyzing the current investment climate, diagnosing the obstacles that hinder the flow of foreign investments, and proposing in favor of enhancing the investment environment. The research reviews the most prominent political, economic, and administrative challenges facing investors increasingly, with a focus on technology transfer, including capillaries, and uncertainty. It also addresses innovative experiences. Iraq can benefit from them in attracting investments for economic investments.

Keywords: Foreign direct investment, Iraqi reconstruction, investment climate, economic policy, political stability, post-conflict development

* كلية العلوم السياسية / جامعة النهرين dr.nisren@nahrainuniv.edu.iq
**كلية العلوم السياسية / جامعة النهرين Vian.Farouk@nahrainuniv.edu.iq

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

المقدمة:

يُعد الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) من الأدوات الأساسية التي تعتمد عليها الدول لتعزيز نموها الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة. بالنسبة للعراق، الذي يمتلك موارد طبيعية وبشرية غنية، يمكن أن يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورًا محوريًا في تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على قطاع النفط. ومع ذلك، تواجه البيئة الاستثمارية في العراق تحديات متعددة تتطلب تحليلًا دقيقًا وسياسات فعّالة لجذب الاستثمارات الأجنبية وتحقيق التنمية المستدامة بحلول عام 2050. اذ يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)أداة حيوية لدعم التنمية الاقتصادية المستدامة في العراق، حيث يسهم في تنويع مصادر الدخل، وتحفيز النمو في القطاعات الإنتاجية. كما يعد وسيلة لنقل التكنولوجيا والمعرفة الإدارية، وتعزيز بيئة الأعمال عبر تحسين المناخ الاستثماري وجذب رؤوس الأموال الأجنبية. يركز البحث على تحليل السياسات الاقتصادية الحالية، تحديد التحديات التي تعيق الاستثمار الأجنبي،والاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في هذا المجال.

أهمية البحث :

تنبع أهمية هذا البحث من الحاجة إلى:

- تنويع مصادر الدخل: تقليل الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للدخل من خلال تعزيز قطاعات اقتصادية أخرى.
- تحقيق الاستقرار الاقتصادي: مواجهة تقلبات أسعار النفط من خلال بناء اقتصاد متنوع ومستدام.
- تحسين بيئة الأعمال: تحديد السبل الكفيلة بتحسين البيئة الاستثمارية لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.
- نقل التكنولوجيا والمعرفة: استكشاف إمكانية أن يكون الاستثمار الأجنبي وسيلة لنقل التكنولوجيا المتقدمة والمعرفة الإدارية إلى العراق.
- تحليل السياسات والتحديات: تقييم فعالية السياسات الاقتصادية الحالية وإيجاد حلول للتحديات التي تواجه المستثمرين الأجانب.
- الاستفادة من التجارب الدولية: دراسة تجارب دول أخرى نجحت في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتعزيز الاستدامة الاقتصادية.

أهداف البحث: يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

- تحليل واقع الاستثمار الأجنبي في العراق والمناخ الاستثماري المرتبط به.
- تشخيص المعوقات الهيكلية (الاقتصادية والسياسية) التي تحد من تدفق الاستثمارات الأجنبية الى العراق.
- اقتراح سياسات إصلاحية لتعزيز جاذبية العراق للمستثمرين الأجانب واستنباط المقومات الجاذبة للاستثمار الأجنبي واقتراح سياسات إصلاحية لتعزيزها.

مشكلة البحث:

على الرغم من امتلاك العراق لموارد طبيعية وبشرية هائلة، إلا أن البيئة الاستثمارية لا زال تعاني من تحديات مثل ضعف البنية التحتية، غياب الاستقرار السياسي، والفساد الإداري، مما يعيق جذب الاستثمار الأجنبي المباشر واستغلاله لتحقيق تنمية مستدامة. لذا، تتمثل الإشكالية الرئيسية للبحث في:

كيف يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يساهم في بناء اقتصاد مستدام للعراق بحلول عام 2050، وما هي التحديات التي تعيق تحقيق ذلك؟

فرضية البحث:

يفترض البحث أن تحسين البيئة الاستثمارية من خلال تعزيز الاستقرار السياسي، تبسيط الإجراءات البيروقراطية، تطوير البنية التحتية، وزيادة الشفافية، سيؤدي إلى جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مما يساهم في تحقيق اقتصاد مستدام للعراق بحلول عام 2050 .

منهجية البحث:

اعتمد البحث على منهجي:

•المنهج الوصفي التحليلي: لدراسة البيانات الكمية والنوعية حول تدفقات الاستثمار الأجنبي في العراق خلال الفترة 2004)–(2022، مع تحليل الجداول الإحصائية الصادرة عن الجهات الرسمية كوزارة التخطيط والبنك المركزي العراقي.

•المنهج الاستشرافي: لوضع سيناريوهات مستقبلية قائمة على تحليل نقاط القوة والضعف في البيئة الاستثمارية الحالية، واقتراح سياسات قابلة للتطبيق.

هيكلية البحث:

قُسم البحث إلى ثلاثة مباحث رئيسة، وفق الهيكل التالي:–

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

المبحث الأول

(الأطار المفاهيمي والواقعي للاستثمار الأجنبي والمناخ الإستثماري في العراق)

المطلب الاول / التعريفات النظرية للأستثمار الاجنبي وأنماطه (المباشر، غير المباشر)

أولا: مفهوم الاستثمار الأجنبي

لا يمكن الوصول إلى تعريف واضح ومحدد للاستثمار الأجنبي عن طريق تعريف واحد جامع، بل لابد من الاحاطة بكل مقتربات هذا المحدد، لذلك تتعدد التعاريف، وهناك مضامين كثيره لهذا المفهوم منها باختصار:(كل استخدام يجري في الخارج لموارد ماليه يملكها بلد ما من البلدان).

1. **الاستثمار الاجنبي:** ويعرف بانه انتقال راس المال من دولة المنشأ الى الدول المضيفة ليأخذ شكل الاصول والموجودات بما يسمح لصاحب راس المال التأثير في قرارات العملية الإنتاجية والاستثمارية.
2. **تعرف منظمة التجارة العالمية للاستثمار الاجنبي:** الاستثمار الأجنبي يحصل عندما يقوم مستثمر مستقر في بلد ما بامتلاك اصول او موجودات في بلد اخر البلد المستقبل مع وجود النية لديه في ادارة ذلك الاصل[1].
3. **يعرف مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية(الأونكتاد)** : الاستثمار يشمل علاقات طويلة الاجل ويعكس المصلحة الدائمة والسيطرة على كيان مقيم في احد اقتصاديات غير اقتصاديات المستثمر الاجنبي المباشر او المشروع التابع للمستثمر الاجنبي. [2]
4. **اما التعريفات الحديثة ووفقًا لصندوق النقد الدولي (IMF, 2023)، يُعرف الاستثمار الاجنبي المباشر** بأنه :[3]استثمار طويل الأجل يقوم به كيان اقتصادي في دولة ما (المستثمر الام) في مشروع أو شركة في دولة أخرى (الدولة المضيفة) مع امتلاك حصة لا تقل عن 10% من حقوق التصويت بهدف تحقيق تأثير فعّال في الإدارة، و**الاستثمار الأجنبي غير المباشر** فيعرف بأنه: (تدفقات رأس المال قصيرة الأجل التي لا تهدف إلى السيطرة على الإدارة، مثل شراء الأسهم أو السندات).

---

(1) جيل برتان، ترجمة علي مقلدو علي ، الاستثمار الدولي ، ط1،دار منشورات عويدات ، بيروت 1970 ، ص 7

(2) السيدة كمال قرطام ، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في الحد من الفقر: "دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري خلال الفترة (1990-2018)"،مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، كلية التجارة ، جامعة دمنهور، المجلد الثاني والعشرون، العدد الثالث ، ٢٠٢١، ص ١٠-١٢.

(2) محمد اسماعيل، جمال قاسم حسن ، كريم زايدي، الاستثمار الاجنبي المباشر ، صندوق النقد العربي ، 2022 ،سلسلة كتيبات تعريفية، العدد 41،ص 5.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

والمستخلص من هذه المفاهيم للاستثمار الاجنبي ثلاثة عناصر اساسية يتألف منها هذا المفهوم هي[1]

1. ان يكون هذا الاستثمار خارج حدود بلد الموارد المالية.
2. نية المستثمر في المشاركة في ادارة هذه الموارد.
3. قبول البلد المستقبل لهذه الموارد بمبدأ المشاركة او بالعمل واقتسام ثمار العملية الاستثمارية.

ثانيًا: النظريات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي

هناك العديد من النظريات التي تفسر تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر من الدول المتقدمة عن طريق شركاتها متعددة الجنسية للبحث عن فرص استثمارية خارج حدود الدول الام، و تعتمد الفعاليات الاقتصادية في أنشطتها وتفاعلاتها وتطبيق مبادئها وأهدافها على النظريات الاقتصادية التي تفسر هذه الفعاليات وتغطي طريقة عملها والبدء بها، وتفسر أسباب القيام بها وإعطاء الحلول عند التعرض للأزمات، ومن أبرز هذه النظريات مايأتي [2]:-

1-النظرية الكلاسيكية الحديثة لـ (اولين) 1933

قد اعتمدت هذه النظرية المفاهيم المالية، اذ ترى أن لجوء الشركات المتعددة الجنسية الى الاستثمار خارج دولها الام يمثل في الحقيقة سعيها للحصول على عائد أعلى من استثمار رأس المال، إذ أن الأسواق المالية في مختلف الدول منعزلة عن بعضها البعض إضافة إلى تواضع مستوى تطورها ولاسيما في الدول النامية، لذا فإن تدفق رأس المال هو نتيجة لاختلاف العائد من دولة لأخرى وسيتجه تدفق رأس المال الى المناطق التي يحقق فيها اعلى عائد.

2-نظرية الميزة الاحتكارية لـ (هايمر)1960

هذه النظرية تعد رغبة الشركات المتعددة الجنسية للسيطرة على الأسواق الخارجية، وهي المحفز الرئيسي للاستثمار الاجنبي المباشر بسبب توفر ميزات خاصة للشركات المتعددة الجنسية لا تتوفر للشركات المحلية

---

[1] حسن فياض خلف ، الاستثمار الاجنبي بين النظرية والتطبيق في ظل الانفتاح الاقتصادي ، ج ١، بحث منشور عبر الرابط الالكتروني :
www.alsabauh.com/paper?source

[2] حسن هادي ، دور الاستثمارات الاجنبية المباشرة في تصحيح الاختلالات الهيكلية ،رسالة ماجستير ،كلية الادارة والاقتصاد ،الجامعة المستنصرية ، 2007،ص 28.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

في الدول المضيفة مثل فجوة المعلومات، العلامة التجارية، انخفاض تكلفة الوحدة المنتجة بسبب نمط الانتاج الواسع، والميزات الادارية، وغير ذلك من الميزات.

3-نظرية عدم التوازن لـ (مون ورويل)1993

ان هذه النظرية تفسر قيام الشركات عبر الوطنية بالاستثمار الاجنبي المباشر في خارج حدود دولتها الام، بعوامل أخرى تعود إلى ميزات الملكية أيضاً مثل صعوبة الوصول الى المواد الأولية أو إرتفاع تكاليف العامل الماهر في الدولة الام، الأمر الذي يدفع هذه الشركات الى البحث عن مجالات استثمار خارجية للتعويض عن خسائرها واعادة التوازن لهذه العوامل. كما أن التطور التكنولوجي والتطورات العالمية والعولمة أبدت تأثيرها في مفهوم الاستثمار، فظهر الاستثمار الرقمي الذي يعد من التعريفات الحديثة، ويشمل الاستثمار في البنية التحتية التكنولوجية (مثل مراكز البيانات) أو المنصات الرقمية (مثل تطبيقات التوصيل)، وهو نمط جديد يُعيد تشكيل مفاهيم الملكية والسيطرة.

لذلك نجد أن النظرية التكاملية فسرت الاستثمار الاجنبي في العصر الرقمي عبر ثلاث مزايا[01]:

1. مزايا الملكية (Ownership): مثل التكنولوجيا أو العلامة التجارية.
2. مزايا الموقع (Location): كتوفر الموارد أو القرب من الأسواق.
3. مزايا العولمة (Internalization): مثل تقليل التكاليف عبر التوسع الأفقي.

المطلب الثاني / أنواع الاستثمار الاجنبي المباشر

ينقسم الاستثمار الأجنبي إلى عدة أنواع حسب الأهداف التي يرغب المستثمر الأجنبي من تحقيقها استثمار باحث عن الثروات واستثمار باحث عن الأسواق، والاستثمار الباحث عن الكفاءة، وأخيرا الاستثمار الأصول الإستراتيجية، ويمكن تلخيص هذه الأنواع المختلفة من الاستثمارات الأجنبية فيما يلي:

1-**الاستثمار الباحث عن الثروات الطبيعية:** يتميز هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية بأنه يشجع على زيادة الصادرات من المواد الأولية وزيادة الواردات من السلع الرأسمالية ومدخلات الإنتاج الوسيطة والمواد الاستهلاكية.

2-**الاستثمار الباحث عن الأسواق:** يعد هذا النوع من أهم أنواع الاستثمارات الأجنبية التي سادت قطاع الصناعة في الستينات والسبعينات من القرن الماضي، أثناء تطبيق سياسة إحلال الواردات، إذ يعتبر هذا

[1] خاطر اسمهان ، دور التكامل الاقتصادي في تفعيل الاستثمار الاجنبي المباشر دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، 2013 ، ص 62.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

الوع من الاستثمار عوضاً عن التصدير من القطر المصدر للاستثمار ووجوده في القطر المضيف يكون بسبب القيود المفروضة على الواردات، ومن أهم الأسباب لقيام مثل هذا الوع من الاستثمار لرتفاع تكلفة النقل في الدولة المضيفة، ما يجعل الاستثمار فيها أجدى من التصدير إليها،ولا يؤثر هذا الوع من الاستثمار على الإنتاج لأنه لا يحل محل الصادرات،وإنما له آثار ايجابية على الاستهلاك والتجارة.

3-الاستثمار الباحث عن الكفاءة في الأداء: يحدث هذا الوع من الاستثمارات عندما تقوم الشركات الأجنبية المستثمرة بتركيز جزء من نشاطاتها في الدولة المضيفة بحثا عن الربحية ويتميز هذا الوع من الاستثمار بأثاره التوسعية على الاستهلاك عن طريق استيراد العديد من مدخلات الإنتاج، وكذلك يتم دفع تكلفة النقل المرتفعة في الدولة المضيفة على مثل هذا الوع من الاستثمار مما يجعل الاستثمار فيها أكثر جدوى من التصدير إليها.

4-**الاستثمار الباحث عن الاصول الاستراتيجية:** يحدث هذا الوع من الاستثمار عندما تستثمر الشركات العالمية في البحث والتطوير في إحدى الدول النامية أو المتقدمة ، وذلك بسببرغبتها في تعظيم الربحية، ويعتبر هذا الوع من الاستثمار ذا اثر توسعي على التجارة منزاويتي الإنتاج والاستهلاك، ويعتبر بمثابة تصدير للعمالة الماهرة من الدول النامية ويزيد من صادرات الخدمات والمعدات [1].

إن دول منطقة الشرق الأوسط سعت من خلال استقبالها للاستثمار الأجنبي المباشر نحو إحراز أهداف تنموية اقتصادية واجتماعية استناداً إلى القواعد المتوفرة من مواد أولية وطاقات بشرية عامة دون تركيز ملموس على المنافع المترتبة عن نقل ونشر التكنولوجيات التي استند أليها هذا الاستثمار. وفي معظم الأحوال، يلاحظ أن الحكومات ومؤسسات الإعمال في الدول المتقدمة لا تسعى نحو الاستثمار الاجنبي المباشر بهدف حيازة التكنولوجيا حسب بل أن استقدام وحيازة التكنولوجيا ربما شكلا هدفين اقل أهمية مقابل أهداف أخرى، كتوفر فرص العمل وتحسين الأوضاع الاقتصادية بصورة عامة، وتشير بعض المراجع أن نقل التكنولوجيا لا يشكل الغاية الأمثل من اجل اقتصاد البلدان المضيفة في جميع الحالات، وهذه خاصة عندما يفوق العبء الاقتصادي أو البيئي المترتب على نقل التكنولوجيا ما يمكن الحصول عليه من مكاسب تترتب على التنافس مع الجهة المستثمرة مالكة التكنولوجيا الأصلية [2].

---

(1) سامي عبيد التميمي، الاستثمار الاجنبي المباشر:الواقع والتحديات مع نظره خاصة لقانون الاستثمار الاجنبي لعام 2006، كلية الادارة والاقتصاد ،جامعة البصرة ،2010، ص197.

(2) عمر الفاروق اليزري، مطالعة حول الاستثمار الاجنبي ونقل التكنولوجيا، مجلة التعاون الصناعي في الخليج العربي، العدد86، 2001، ص180

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

وقد تراجع الاستثمار الأجنبي الذي يستهدف الاستفادة من موارد طبيعية معينة بصورة ملموسة ، خلال العقود الماضية، على الرغم من أهميته التاريخية في السابق حيث بلغ إجمالي التدفق الهادف للاستفادة من الموارد المتوفرة لدى البلد المضيف في النصف الأول من تسعينات القرن الماضي (5%) من إجمالي التدفق الصادر عن بلد المنشأ،ولاريب أن هذا التوجه يتفق – من ناحية – مع توجيه الكثير من الصناعات الحديثة لتقليص دور المواد الأولية الداخلة في المنتجات وفي عمليات الإنتاج ويفسره – من ناحية أخرى – تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر الهادف للاستفادة من الموارد الطبيعية[1].

المبحث الثاني

مقومات الاستثمار الأجنبي في العراق

يعد الاستثمار الأجنبي من العوامل الأساسية لتعزيز التنمية الاقتصادية وتحقيق النمو المستدام في أي بلد، حيث يسهم في نقل التكنولوجيا، وخلق فرص العمل، وتحفيز القطاعات الإنتاجية. وفي العراق، تتوفر العديد من المقومات الجاذبة للاستثمار الأجنبي، مثل الموارد الطبيعية الهائلة، والموقع الاستراتيجي، والسوق الواسعة

المطلب الاول / المقومات السياسية والقانونية للاستثمار الأجنبي في العراق

أولا: المقومات السياسية

1. **الاستقرار السياسي النسبي:** شهد الوضع الأمني تحسنا بعد هزيمة تنظيم (داعش الإرهابي) في عام 2017، ولاسيما في الجانب الأمني، خاصة في المناطق التي كانت تحت سيطرة التنظيم الارهابي. هذا التحسن يعد عاملًا مهمًا لجذب الاستثمارات الأجنبية، حيث أن المستثمرين يفضلون البيئات المستقرة التي تقلل من المخاطر.وفقًا لتقرير معهد الاقتصاد والسلام (IEP) لعام 2022، تحسن ترتيب العراق في مؤشر السلام العالمي مقارنة بالسنوات السابقة، مما يعكس تحسنًا في الأمن والاستقرار.على الرغم من التحديات السياسية الداخلية، هناك جهود مستمرة لتعزيز التوافق بين الكتل السياسية الرئيسية في العراق. هذا التوافق يمكن أن يعزز الاستقرار السياسي ويخلق بيئة أكثر جاذبية للاستثمار[2].

---

[1] كمال البصري، قراءة في مسودة قانون الاستثمار المقترح ،تموز 2006،ص 1.

[2] معهد الاقتصاد والسلام (IEP) – تقرير مؤشر السلام العالمي 2022، على الرابط:
.https://www.economicsandpeace.org/global-peace-index

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

2. **العلاقات الدولية الإيجابية:** العراق عضو في العديد من المنظمات الدولية مثل منظمة التجارة العالمية (WTO)وصندوق النقد الدولي(IMF) ، مما يعزز فرص التعاون الاقتصادي مع الدول الأخرى. ووفقًا لتقرير البنك الدولي لعام 2023، العراق يعمل على تعزيز علاقاته الاقتصادية مع الدول المجاورة والدول الكبرى، مما يفتح آفاقًا جديدة للاستثمار الأجنبي.العراق وقع على العديد من الاتفاقيات الدولية التي تهدف إلى حماية الاستثمارات الأجنبية، مثل اتفاقية تسوية منازعات الاستثمار .(ICSID) هذه الاتفاقيات توفر ضمانات قانونية للمستثمرين الأجانب وتقلل من مخاطر الاستثمار[1].
3. **الإصلاحات السياسية والاقتصادية:** الحكومة العراقية تبذل جهودًا لإصلاح النظام السياسي والاقتصادي، بما في ذلك مكافحة الفساد وتبسيط الإجراءات الإدارية. هذه الإصلاحات يمكن أن تعزز ثقة المستثمرين الأجانب. وفقًا لتقرير صندوق النقد الدولي لعام 2022، العراق يعمل على تنفيذ إصلاحات هيكلية تهدف إلى تحسين بيئة الأعمال وجذب الاستثمارات الأجنبية، كذلك أطلق العراق خطة تنمية وطنية تهدف إلى تنويع الاقتصاد وتحسين البنية التحتية. هذه الخطة تشجع على جذب الاستثمارات الأجنبية في قطاعات مثل الطاقة، النقل، والاتصالات[2].
4. **العلاقات الإقليمية:** العراق يعمل على تعزيز العلاقات الاقتصادية مع دول الجوار مثل تركيا، الأردن، وإيران. هذا التعاون يمكن أن يسهل تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى العراق. وفقًا لتقرير معهد الشرق الأوسط (MEI)لعام 2023، العراق يعمل على تعزيز التعاون الاقتصادي مع دول الخليج، مما يفتح آفاقًا جديدة للاستثمار في قطاعات مثل الطاقة والبنية التحتية، فالعراق يمكن أن يصبح جزءًا من الممرات الاقتصادية الإقليمية، مثل ممر النقل الدولي الذي يربط بين أوروبا وآسيا. هذا الموقع الاستراتيجي يمكن أن يجعل العراق مركزًا لوجستيًا إقليميًا[3].
5. **الحوكمة الرشيدة:** الحكومة العراقية تعمل على تعزيز الشفافية في التعاملات الحكومية، خاصة في مجال الاستثمار. هذا الإصلاح يمكن أن يعزز ثقة المستثمرين الأجانب. اشار تقرير منظمة الشفافية الدولية لعام 2022، ان هناك تحسن نسبي في مؤشرات الشفافية في العراق، خاصة في مجال العقود الحكومية، إذ

---

[1] البنك الدولي – تقرير عن الاقتصاد العراقي 2023، على الرابط : https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2023/07/31/without-reforms-iraq-s-oil-boom-could-turn-to-bust.

[2] صندوق النقد الدولي (IMF) – تقرير عن الإصلاحات الاقتصادية في العراق 2022، على الرابط: https://www.imf.org/ar/News/Articles/2022/12/07/iraq-staff-concluding-statement-of-the-2022-article-iv-consultation-mission.

[3] معهد الشرق الأوسط (MEI) – تقرير عن العلاقات الإقليمية للعراق 2023، على الرابط: https://arabic.mei.edu/.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

يعمل العراق على تعزيز آليات مكافحة الفساد من خلال إنشاء هيئات مستقلة لمكافحة الفساد. هذه الجهود يمكن أن تحسن بيئة الأعمال وتجذب الاستثمارات الأجنبية، فالمقومات السياسية الجاذبة للاستثمارات الأجنبية في العراق تشمل الاستقرار السياسي النسبي، العلاقات الدولية الإيجابية، الإصلاحات السياسية والاقتصادية، العلاقات الإقليمية القوية، والحوكمة الرشيدة. هذه العوامل يمكن أن تعزز ثقة المستثمرين الأجانب وتجعل العراق بيئة جاذبة للاستثمار[1].

ثانيا: المقومات القانونية

1. التشريعات الاستثمارية:

أ. قانون الاستثمار العراقي رقم (13) لسنة 2006: يهدف قانون الاستثمار العراقي إلى تشجيع الاستثمارات الأجنبية من خلال توفير ضمانات وحوافز للمستثمرين، ووفقًا لتقرير البنك الدولي لعام 2023، يعتبر هذا القانون إطارًا قانونيًا مهمًا لجذب الاستثمارات، فالقانون يسمح للمستثمرين الأجانب بتملك الأراضي لأغراض الاستثمار، مما يوفر مرونة كبيرة في تنفيذ المشاريع، كما يوفر القانون إعفاءات ضريبية للمشاريع الاستثمارية لمدة تصل إلى 10سنوات، خاصة في المناطق الأقل نموًا. وفقًا لتقرير صندوق النقد الدولي (IMF) لعام 2022، هذه الحوافز تعتبر عامل جذب رئيسي للاستثمارات الأجنبية، وإمكانية استرداد الرسوم الجمركية على الواردات المتعلقة بالمشاريع الاستثمارية[2].

ب. قوانين حماية الاستثمار: العراق يعمل على تعزيز حماية حقوق الملكية الفكرية والمادية من خلال تشريعات متطورة. وفقًا لتقرير المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO) لعام 2023، هناك تحسن في حماية حقوق الملكية في العراق، وهو طرف في اتفاقية تسوية منازعات الاستثمار(ICSID) ، التي توفر آليات دولية لحل النزاعات بين المستثمرين الأجانب والحكومات. وفقًا لتقرير البنك الدولي لعام 2023، هذه الاتفاقية تعزز ثقة المستثمرين الأجانب[3].

---

[1] منظمة الشفافية الدولية – تقرير عن مؤشرات الشفافية في العراق 2022، على الرابط: https://www.transparency.org/en/gcb.

[2] البنك الدولي – تقرير عن قانون الاستثمار العراقي 2023، على الرابط: https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2023/07/31/without-reforms-iraq-s-oil-boom-could-turn-to-bust.

[3] صندوق النقد الدولي (IMF) – تقرير عن الحوافز الضريبية في العراق 2022، على الرابط: https://www.imf.org/ar/News/Articles/2022/12/07/iraq-staff-concluding-statement-of-the-2022-article-iv-consultation-mission.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

2. الحوافز الاستثمارية[1]

أ. الإعفاءات الضريبية: وهي إعفاءات ضريبية طويلة الأجل: المشاريع الاستثمارية في المناطق الأقل نموًا تحصل على إعفاءات ضريبية لمدة تصل إلى 10سنوات، وفقًا لقانون الاستثمار العراقي. هذه الحوافز تعتبر عامل جذب رئيسي للاستثمارات الأجنبية. أما إعفاءات جمركية: المستثمرون الأجانب يمكنهم استرداد الرسوم الجمركية على الواردات المتعلقة بالمشاريع الاستثمارية، مما يقلل من تكاليف الاستثمار.

ب. تملك الأراضي: القانون يسمح للمستثمرين الأجانب بتملك الأراضي لأغراض الاستثمار، مما يوفر مرونة كبيرة في تنفيذ المشاريع. وفقًا لتقرير البنك الدولي لعام 2023، هذه الميزة تعتبر عامل جذب مهم للاستثمارات الأجنبية.

3. حماية الاستثمارات

أ. الاتفاقيات الدولية: العراق وقع على العديد من الاتفاقيات الدولية التي تهدف إلى حماية الاستثمارات الأجنبية، مثل اتفاقية تسوية منازعات الاستثمار .(ICSID) هذه الاتفاقيات توفر ضمانات قانونية للمستثمرين الأجانب وتقلل من مخاطر الاستثمار، إذ العراق عضو في العديد من الاتفاقيات التجارية الدولية، مثل منظمة التجارة العالمية(WTO) ، مما يعزز فرص التعاون الاقتصادي مع الدول الأخرى[2].

ب. حماية حقوق الملكية: العراق يعمل على تعزيز حماية حقوق الملكية الفكرية من خلال تشريعات متطورة. وفقًا لتقرير المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO) لعام 2023، هناك تحسن في حماية حقوق الملكية في العراق، القانون العراقي يوفر حماية قوية لحقوق الملكية المادية، مما يعزز ثقة المستثمرين الأجانب.

4. تبسيط الإجراءات الإدارية: من خلال نوافذ استثمارية موحدة يعمل على تبسيط الإجراءات الإدارية المتعلقة بالاستثمار من خلال إنشاء نوافذ استثمارية موحدة. وفقًا لتقرير البنك الدولي لعام 2023، هذه الإجراءات تعتبر عامل جذب رئيسي للاستثمارات الأجنبية، والحكومة العراقية تعمل على تقليل البيروقراطية وتعزيز

[1] المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO) – تقرير عن حماية حقوق الملكية في العراق 2023، على الرابط: https://www.wipo.int/portal/en/index.html.

[2] اتفاقية تسوية منازعات الاستثمار (ICSID) – تقرير عن حماية الاستثمارات في العراق 2023، على الرابط: https://icsid.worldbank.org/resources/rules-and-regulations/convention/overview.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

الشفافية في التعاملات الحكومية، مما يعزز ثقة المستثمرين الأجانب، هذه العوامل يمكن أن تعزز جاذبية العراق كوجهة استثمارية[1].

المطلب الثاني / المقومات الاقتصادية والاجتماعية للاستثمار الأجنبي في العراق

أولا: المقومات الاقتصادية

1. الموارد الطبيعية الهائلة: وتتضمن

أ. احتياطيات النفط: العراق يمتلك خامس أكبر احتياطيات نفطية في العالم، حيث تبلغ احتياطاته المؤكدة حوالي 145مليار برميل، وفقًا لتقديرات منظمة أوبك (OPEC) لعام 2023. هذه الاحتياطيات تشكل عامل جذب رئيسي للاستثمارات الأجنبية، خاصة في قطاع الطاقة، الشركات العالمية الكبرى مثل BP، شيفرون، وإكسون موبيل لديها استثمارات كبيرة في العراق، مما يعكس الثقة في هذا القطاع[2].

ب. الغاز الطبيعي: العراق يمتلك احتياطيات كبيرة من الغاز الطبيعي، تقدر بحوالي 3.5تريليون متر مكعب، وفقًا لتقرير الوكالة الدولية للطاقة (IEA) لعام 2022. هذه الاحتياطيات يمكن أن تجذب استثمارات أجنبية في مشاريع استخراج وتصدير الغاز[3].

ت. الزراعة: العراق يتمتع بأراضي زراعية خصبة بفضل وجود نهري دجلة والفرات، مما يجعله بيئة مثالية للاستثمار في الزراعة، وفقًا لتقرير منظمة الأغذية والزراعة (FAO) لعام 2022، العراق لديه إمكانات كبيرة لزيادة الإنتاج الزراعي، خاصة في محاصيل مثل القمح، الشعير، والتمور[4].

ث. الموارد المائية: العراق يمتلك موارد مائية كبيرة، لكنها تحتاج إلى إدارة أفضل. الاستثمارات في مشاريع الري الحديثة يمكن أن تعزز الإنتاجية الزراعية.

---

[1] منظمة التجارة العالمية (WTO) – تقرير عن الاتفاقيات التجارية للعراق 2023، على الرابط: chrome-extension://efaidnbmnnnibpcajpcglclefindmkaj/https://cbi.iq/static/uploads/up/file-173494473889304.pdf.

[2] منظمة أوبك (OPEC) – تقرير عن احتياطيات النفط في العراق 2023، على الرابط: https://www.aljazeera.net/ebusiness/2025/2/4/opec-restrictions-iraq-oil-new-discoveries.

[3] الوكالة الدولية للطاقة (IEA) – تقرير عن احتياطيات الغاز الطبيعي في العراق 2022، على الرابط: https://www.iea.org/countries/iraq.

[4] منظمة الأغذية والزراعة (FAO) – تقرير عن الإمكانات الزراعية في العراق 2022، على الرابط: https://www.fao.org/in-action/fao-works-to-increase-food-security-in-iraq/ar.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

ج. التعدين: العراق غني بالمعادن مثل الفوسفات، الكبريت، والذهب. وفقًا لتقرير هيئة المسح الجيولوجي الأمريكية (USGS) لعام 2023، يمكن أن يصبح قطاع التعدين مصدرًا مهمًا للاستثمارات الأجنبية إذا تم تطويره بشكل صحيح[1].

2. القوى العاملة الشابة: العراق لديه شريحة سكانية شابة، حيث أن أكثر من 60% من السكان تحت سن 25 سنة، وفقًا لتقديرات البنك الدولي لعام 2023، هذه القوة العاملة الشابة يمكن أن تكون مصدرًا للعمالة الرخيصة والماهرة إذا تم تدريبها بشكل جيد، كما ان العراق يمتلك قاعدة تعليمية قوية نسبيًا، خاصة في مجالات الهندسة والعلوم. وفقًا لتقرير اليونسكو لعام 2022، هناك حاجة إلى استثمارات في التعليم والتدريب المهني لتطوير المهارات المطلوبة في سوق العمل[2].

3. الموقع الجغرافي الاستراتيجي: ويتمثل في

أ. الموقع الجغرافي: العراق يقع في قلب الشرق الأوسط، مما يجعله بوابة للوصول إلى أسواق إقليمية كبيرة مثل دول الخليج، تركيا، وإيران، وفقًا لتقرير معهد الشرق الأوسط (MEI) لعام 2023، العراق يمكن أن يصبح مركزًا لوجستيًا إقليميًا إذا تم تطوير البنية التحتية للنقل والاتصالات.

ب. الممرات التجارية: العراق يمكن أن يصبح جزءًا من الممرات التجارية الدولية، مثل ممر النقل الذي يربط بين أوروبا وآسيا. هذا الموقع الاستراتيجي يمكن أن يجذب استثمارات أجنبية في قطاعات النقل والخدمات اللوجستية[3].

4. البنية التحتية وإعادة الإعمار: وتتضمن

أ. فرص إعادة الإعمار: العراق بحاجة إلى استثمارات ضخمة في إعادة إعمار البنية التحتية، خاصة في مجالات النقل، الطاقة، والاتصالات. وفقًا لتقرير البنك الدولي لعام 2023، هناك فرص كبيرة للاستثمار في مشاريع إعادة الإعمار في المدن الكبرى مثل بغداد، البصرة، والموصل.

[1] هيئة المسح الجيولوجي الأمريكية (USGS) – تقرير عن المعادن في العراق 2023، على الرابط: https://pubs.usgs.gov/publication/mcs2023.

[2] البنك الدولي – تقرير عن القوى العاملة والبنية التحتية في العراق 2023، على الرابط: https://www.albankaldawli.org/ar/country/iraq/overview.

[3] معهد الشرق الأوسط (MEI) – تقرير عن الموقع الجغرافي للعراق 2023، على الرابط: https://arabic.mei.edu/.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

ب. الطاقة الكهربائية: العراق يعاني من نقص في إمدادات الكهرباء، مما يؤثر على قدرة الشركات على العمل بكفاءة. وفقًا لتقرير الوكالة الدولية للطاقة (IEA) لعام 2022، هناك حاجة إلى استثمارات في محطات توليد الكهرباء وشبكات التوزيع[1].

5. القطاعات الواعدة: وتشمل

أ. السياحة: العراق يتمتع بتراث ثقافي وتاريخي غني، بما في ذلك مواقع أثرية مثل بابل، نينوى، وأور. وفقًا لتقرير منظمة السياحة العالمية (UNWTO) لعام 2022، هناك إمكانات كبيرة للاستثمار في قطاع السياحة الثقافية والتراثية.

ب. التكنولوجيا والاتصالات: قطاع التكنولوجيا والاتصالات في العراق يشهد نموًا سريعًا، خاصة في مجال الإنترنت والهواتف المحمولة. وفقًا لتقرير الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU) لعام 2023، هناك فرص للاستثمار في تطوير البنية التحتية الرقمية[2].

ثانيا: المقومات الاجتماعية

1. الثقافة والتنوع: يتمتع العراق بتراث ثقافي وتاريخي غني، حيث يعتبر مهد الحضارات القديمة مثل السومرية، البابلية، والآشورية. وفقًا لتقرير منظمة اليونسكو لعام 2022، المواقع الأثرية مثل بابل، نينوى، وأور تعتبر عوامل جذب رئيسية للسياحة الثقافية والتراثية، وهذا التنوع الثقافي يمكن أن يجذب استثمارات أجنبية في قطاع السياحة، خاصة في مشاريع ترميم المواقع الأثرية وتطوير البنية التحتية السياحية، كذلك يتمتع بتنوع ديني وعرقي كبير، حيث يعيش فيه العرب، الأكراد، التركمان، والآشوريون، بالإضافة إلى المسلمين، المسيحيين، والصابئة المندائيين. وفقًا لتقرير معهد السلام الأمريكي (USIP) لعام 2023، هذا التنوع يمكن أن يعزز التعايش الاجتماعي ويخلق بيئة جاذبة للاستثمار[3].
2. التعليم والمهارات: يمتلك العراق نظامًا تعليميًا عاليًا قويًا نسبيًا، حيث يوجد أكثر من 30جامعة حكومية وعدد من الجامعات الخاصة. وفقًا لتقرير اليونسكو لعام 2022، هذه الجامعات تخرج آلاف الطلاب سنويًا في مجالات مثل الهندسة، الطب، والعلوم، وهناك فرص للاستثمار في التعليم العالي والتدريب

[1] منظمة السياحة العالمية (UNWTO) – تقرير عن إمكانات السياحة في العراق 2022، على الرابط: https://www.unwto.org/unwto-2022-a-year-review.

[2] الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU) – تقرير عن قطاع التكنولوجيا والاتصالات في العراق 2023، على الرابط: https://www.itu.int/itu-d/reports/statistics/facts-figures-2023.

[3] منظمة اليونسكو – تقرير عن التراث الثقافي في العراق 2022، على الرابط: https://whc.unesco.org/en/statesparties/iq.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

المهني لتطوير المهارات المطلوبة في سوق العمل، وفقًا لتقرير البنك الدولي لعام 2023، هناك حاجة إلى استثمارات في التدريب المهني لتطوير مهارات القوى العاملة في مجالات مثل التكنولوجيا، الهندسة، والخدمات المتخصصة[1].

3. الأمن الاجتماعي: بعد هزيمة تنظيم داعش في عام 2017، شهد العراق تحسنًا نسبيًا في الوضع الأمني، خاصة في المناطق التي كانت تحت سيطرة التنظيم. وفقًا لتقرير معهد الاقتصاد والسلام (IEP) لعام 2022، هذا التحسن يعتبر عاملًا مهمًا لجذب الاستثمارات الأجنبية، فالحكومة العراقية تعمل على تعزيز الأمن الاجتماعي من خلال تعزيز التعايش بين المكونات الاجتماعية المختلفة. وفقًا لتقرير معهد السلام الأمريكي (USIP) لعام 2023، هذه الجهود يمكن أن تعزز الاستقرار الاجتماعي وتجعل العراق بيئة جاذبة للاستثمار[2].
4. القوى العاملة الشابة: العراق لديه شريحة سكانية شابة، حيث أن أكثر من 60% من السكان تحت سن 25 سنة، وفقًا لتقديرات البنك الدولي لعام 2023. هذه القوة العاملة الشابة يمكن أن تكون مصدرًا للعمالة الرخيصة والماهرة إذا تم تدريبها بشكل جيد، ووفقًا لتقرير اليونسكو لعام 2022، العراق يمتلك قاعدة تعليمية قوية نسبيًا، خاصة في مجالات الهندسة والعلوم، وهناك حاجة إلى استثمارات في التدريب المهني لتطوير مهارات القوى العاملة في مجالات مثل التكنولوجيا، الهندسة، والخدمات المتخصصة[3].
5. الاستقرار الاجتماعي: العراق يتمتع بتنوع اجتماعي كبير، حيث يعيش فيه العرب، الأكراد، التركمان، والآشوريون، بالإضافة إلى المسلمين، المسيحيين، والصابئة المندائيين. وفقًا لتقرير معهد السلام الأمريكي (USIP)لعام 2023، هذا التنوع يمكن أن يعزز التعايش الاجتماعي ويخلق بيئة جاذبة للاستثمار، والحكومة العراقية تعمل على تعزيز الاستقرار الاجتماعي من خلال تعزيز التعايش بين المكونات الاجتماعية المختلفة. وفقًا لتقرير معهد السلام الأمريكي (USIP) لعام 2023، هذه الجهود يمكن أن تعزز الاستقرار الاجتماعي وتجعل العراق بيئة جاذبة للاستثمار[4].

---

[1] معهد السلام الأمريكي (USIP) – تقرير عن التنوع الاجتماعي في العراق 2023، على الرابط: https://www.usip.org/issue-areas/peace-processes.

[2] البنك الدولي – تقرير عن التعليم والتدريب في العراق 2023، على الرابط: https://www.google.com/search?q.

[3] معهد الاقتصاد والسلام (IEP) – تقرير عن الوضع الأمني في العراق 2022، على الرابط: https://www.economicsandpeace.org/.

[4] اليونسكو – تقرير عن التعليم العالي في العراق 2022، على الرابط: https://www.unicef.org/iraq/ar.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

المبحث الثالث

التحديات التي تواجه جذب الاستثمارات الأجنبية في العراق

المطلب الأول / التحديات السياسية والأمنية

أولا: التحديات السياسية

1. عدم الاستقرار السياسي

أ. التوترات السياسية الداخلية: هناك خلافات مستمرة حول تقاسم السلطة بين الحكومة المركزية في بغداد وحكومة إقليم كردستان. وفقًا لتقرير البنك الدولي لعام 2023، هذه الخلافات تزيد من عدم الاستقرار السياسي وتقلل من ثقة المستثمرين الأجانب[1].

ب. التغييرات الحكومية المتكررة: العراق شهد تغييرات حكومية متكررة في السنوات الأخيرة، مما أدى إلى عدم استقرار سياسي، وفقًا لتقرير معهد الشرق الأوسط (MEI) لعام 2023، هذا التغيير المستمر في الحكومات يزيد من عدم اليقين بالنسبة للمستثمرين الأجانب[2].

2. الفساد السياسي

أ. الفساد المالي والإداري: وفقًا لتقرير منظمة الشفافية الدولية لعام 2022، العراق يعاني من مستويات عالية من الفساد المالي والإداري في المؤسسات الحكومية. هذا الفساد يزيد من تكاليف الاستثمار ويقلل من جاذبية العراق كوجهة استثمارية.

ب. الرشوة والمحسوبية: هناك تقارير عن انتشار الرشوة والمحسوبية في التعاملات الحكومية. وفقًا لتقرير هيومن رايتس ووتش لعام 2023، هذه الممارسات تؤثر على سمعة العراق كوجهة استثمارية آمنة[3].

3. ضعف الحوكمة

أ. ضعف الشفافية: وفقًا لتقرير البنك الدولي لعام 2023، هناك ضعف في الشفافية في التعاملات الحكومية، خاصة في مجال الاستثمار. هذا الضعف يقلل من ثقة المستثمرين الأجانب.

---

[1] معهد السلام الأمريكي (USIP) – تقرير عن التوترات السياسية في العراق 2023، على الرابط: https://www.usip.org/publications/2025/02/current-situation-iraq.

[2] البنك الدولي – تقرير عن الاستقرار السياسي في العراق 2023، على الرابط: https://cbi.iq/news/view/2748.

[3] معهد الشرق الأوسط (MEI) – تقرير عن التغييرات الحكومية في العراق 2023، على الرابط: https://arabic.mei.edu/.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

ب. ضعف التنسيق بين الجهات الحكومية: هناك تداخل بين الجهات الحكومية المختلفة، مما يؤدي إلى تعقيد الإجراءات الإدارية. وفقًا لتقرير معهد السلام الأمريكي (USIP) لعام 2023، هذا التداخل يزيد من صعوبة تحقيق الاستقرار السياسي[1].

4. التحديات الدستورية

أ. الخلافات حول الدستور: هناك خلافات مستمرة حول الصلاحيات بين الحكومة المركزية وحكومة إقليم كردستان، وفقًا لتقرير معهد الشرق الأوسط (MEI) لعام 2023، هذه الخلافات تؤدي إلى عدم استقرار سياسي وتقلل من ثقة المستثمرين الأجانب.

ب. عدم وضوح التشريعات: على الرغم من وجود قانون الاستثمار العراقي رقم (13) لسنة 2006، إلا أن هناك غموضًا في كيفية تطبيق هذا القانون. وفقًا لتقرير البنك الدولي لعام 2023، هذا الغموض يزيد من مخاطر الاستثمار[2].

5. تأثير هذه التحديات على الاستثمارات الأجنبية[3]

أ. زيادة مخاطر الاستثمار: التحديات السياسية تزيد من مخاطر الاستثمار، مما يجعل المستثمرين الأجانب يفضلون دولًا أخرى أكثر استقرارًا.

ب. ارتفاع تكاليف التأمين: وفقًا لتقرير البنك الدولي لعام 2023، المستثمرون الأجانب في العراق يواجهون تكاليف تأمين مرتفعة بسبب المخاطر السياسية.

ت. فقدان الثقة: التحديات السياسية تقلل من ثقة المستثمرين الأجانب في قدرة الحكومة العراقية على توفير بيئة آمنة للاستثمار.

---

[1] معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى (WINEP) – تقرير عن النفوذ الإيراني في العراق 2023، على الرابط: https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/alraq.

[2] منظمة الشفافية الدولية – تقرير عن الفساد في العراق 2022، على الرابط: https://nazaha.iq/body.asp?field=news_arabic&id=9804.

[3] هيومن رايتس ووتش – تقرير عن الرشوة والمحسوبية في العراق 2023، على الرابط: https://baghdadtoday.news.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

ثانيا: التحديات الأمنية

1. عدم الاستقرار الأمني : العراق لا يزال يعاني من هجمات متفرقة من قبل الجماعات المسلحة، بما في ذلك بقايا تنظيم داعش والميليشيات المسلحة. وفقًا لتقرير معهد الاقتصاد والسلام (IEP) لعام 2022، هذه الهجمات تؤثر على الاستقرار الأمني وتقلل من ثقة المستثمرين الأجانب.[1]

وفقًا لتقرير مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (CSIS) لعام 2023، التفجيرات والعمليات الإرهابية في المناطق الحضرية الكبرى مثل بغداد والموصل تزيد من مخاطر الاستثمار. [2]

2. الفساد الأمني

الفساد داخل المؤسسات الأمنية

الفساد المالي والإداري: وفقًا لتقرير منظمة الشفافية الدولية لعام 2022، الفساد داخل المؤسسات الأمنية يضعف من فعالية تطبيق القانون ويزيد من مخاطر الاستثمار. [3]

الانتهاكات الأمنية: هناك تقارير عن انتهاكات أمنية من قبل بعض القوات الأمنية والميليشيات المسلحة. وفقًا لتقرير هيومن رايتس ووتش لعام 2023، هذه الانتهاكات تؤثر على سمعة العراق كوجهة استثمارية آمنة. [4]

3. ضعف البنية التحتية الأمنية

نقص التدريب والتجهيز: وفقًا لتقرير البنك الدولي لعام 2023، القوات الأمنية العراقية تعاني من نقص في التدريب والتجهيز، مما يحد من فعاليتها في مواجهة التهديدات الأمنية. [5]

---

[1] معهد الاقتصاد والسلام (IEP) – تقرير مؤشر السلام العالمي 2022، على الرابط: https://www.economicsandpeace.org/global-peace-index/.

[2] مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (CSIS) – تقرير عن التهديدات الأمنية في العراق 2023، على الرابط: https://cis.uobaghdad.edu.iq/.

[3] معهد السلام الأمريكي (USIP) – تقرير عن التوترات الاجتماعية في العراق 2023، على الرابط: https://www.usip.org/publications/2025/02/current-situation-iraq.

[4] منظمة الشفافية الدولية – تقرير عن الفساد في العراق 2022، على الرابط: https://www.transparency.org/en/news.

[5] هيومن رايتس ووتش – تقرير عن الانتهاكات الأمنية في العراق 2023، على الرابط: https://www.chathamhouse.org.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

ضعف التنسيق بين الجهات الأمنية: هناك ضعف في التنسيق بين الجهات الأمنية المختلفة، بما في ذلك الجيش، الشرطة، والميليشيات المسلحة. وفقًا لتقرير معهد السلام الأمريكي (USIP) لعام 2023، هذا الضعف يزيد من صعوبة تحقيق الاستقرار الأمني. [1]

4. تأثير هذه التحديات على الاستثمارات الأجنبية في[2]

زيادة مخاطر الاستثمار: التحديات الأمنية تزيد من مخاطر الاستثمار، مما يجعل المستثمرين الأجانب يفضلون دولًا أخرى أكثر استقرارًا. ارتفاع تكاليف التأمين: وفقًا لتقرير البنك الدولي لعام 2023، المستثمرون الأجانب في العراق يواجهون تكاليف تأمين مرتفعة بسبب المخاطر الأمنية. فقدان الثقة: التحديات الأمنية تقلل من ثقة المستثمرين الأجانب في قدرة الحكومة العراقية على توفير بيئة آمنة للاستثمار.

المطلب الثاني / التحديات الاقتصادية

1. ضعف البنية التحتية

أ. النقل والمواصلات: البنية التحتية للنقل في العراق تعاني من نقص كبير بسبب الحروب والعقوبات التي مرت بها البلاد. وفقًا لتقرير البنك الدولي لعام 2023، الطرق والمطارات بحاجة إلى تطوير كبير لتلبية احتياجات الاستثمارات الأجنبية. موانئ العراق، مثل ميناء البصرة، تعاني من نقص في التجهيزات الحديثة. وفقًا لتقرير منظمة التجارة العالمية (WTO) لعام 2023، هذا النقص يزيد من تكاليف الاستيراد والتصدير ويقلل من جاذبية العراق كوجهة استثمارية[3].

ب. الطاقة الكهربائية: العراق يعاني من نقص في إمدادات الكهرباء، مما يؤثر على قدرة الشركات على العمل بكفاءة. وفقًا لتقرير الوكالة الدولية للطاقة (IEA) لعام 2022، هناك حاجة إلى استثمارات في محطات توليد الكهرباء وشبكات التوزيع.

2. الاعتماد الكبير على النفط

---

[1] معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى (WINEP) – تقرير عن النفوذ الإيراني في العراق 2023، على الرابط: https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/alraq.

[2] معهد الشرق الأوسط (MEI) – تقرير عن العمليات العسكرية التركية في العراق 2023، على الرابط: https://arabic.mei.edu/arabic.

[3] البنك الدولي – تقرير عن البنية التحتية في العراق 2023، على الرابط: https://www.albankaldawli.org/ar/country/iraq.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

أ. التقلبات في أسعار النفط: الاقتصاد العراقي يعتمد بشكل كبير على عائدات النفط، حيث تشكل أكثر من 90%من إيرادات الحكومة، وفقًا لتقرير صندوق النقد الدولي (IMF) لعام 2023. هذا الاعتماد يجعل الاقتصاد العراقي عرضة لتقلبات أسعار النفط العالمية. وفقًا لتقرير البنك الدولي لعام 2023، التقلبات في أسعار النفط تؤدي إلى عدم استقرار الاقتصاد الكلي، مما يزيد من مخاطر الاستثمار[1].

ب. ضعف تنويع الاقتصاد: العراق يعتمد بشكل كبير على قطاع النفط، مما يحد من تنويع الاقتصاد ويقلل من فرص الاستثمار في قطاعات أخرى. وفقًا لتقرير صندوق النقد الدولي (IMF) لعام 2023، هناك حاجة إلى سياسات لتعزيز تنويع الاقتصاد.

3. الفساد المالي والإداري: الفساد في المؤسسات الحكومية: وفقًا لتقرير منظمة الشفافية الدولية لعام 2022، العراق يعاني من مستويات عالية من الفساد المالي والإداري في المؤسسات الحكومية. هذا الفساد يزيد من تكاليف الاستثمار ويقلل من جاذبية العراق كوجهة استثمارية[2]. هناك تقارير عن انتشار الرشوة والمحسوبية في التعاملات الحكومية. وفقًا لتقرير هيومن رايتس ووتش لعام 2023، هذه الممارسات تؤثر على سمعة العراق كوجهة استثمارية آمنة[3].

4. البيروقراطية والتعقيد الإداري

أ. الإجراءات الإدارية المعقدة: الإجراءات الإدارية في العراق معقدة وبطيئة، خاصة فيما يتعلق بتراخيص الاستثمار وتسجيل الشركات. وفقًا لتقرير البنك الدولي لعام 2023، هذا التعقيد يزيد من تكاليف الاستثمار ويقلل من جاذبية العراق كوجهة استثمارية[4].

ب. ضعف الشفافية: وفقًا لتقرير البنك الدولي لعام 2023، هناك ضعف في الشفافية في التعاملات الحكومية، خاصة في مجال الاستثمار. هذا الضعف يقلل من ثقة المستثمرين الأجانب[5].

5. التحديات الاجتماعية

---

[1] فرانك ر. غونتر، الموانئ والمطارات في العراق: القوانين مقابيل البنى التحتية، تقرير مجلس الاعمال العراقي البريطاني (IBBC)، 8 حزيران 2023.

[2] الوكالة الدولية للطاقة (IEA) – تقرير عن الطاقة الكهربائية في العراق 2022، على الرابط: https://shafaq.com/ar.

[3] صندوق النقد الدولي (IMF) – تقرير عن الاعتماد على النفط في العراق 2023، على الرابط: https://www.imf.org/ar/News/Articles/2023/12/18/pr23462-iraq-imf-staff-concludes-staff-visit.

[4] منظمة الشفافية الدولية – تقرير عن الفساد في العراق 2022، على الرابط: https://www.transparency.org/en/news/cpi-2024-eastern-europe-central-asia--vicious-cycle-weak-democracy-flourishing-corruption.

[5] هيومن رايتس ووتش – تقرير عن الرشوة والمحسوبية في العراق 2023، على الرابط: https://baghdadtoday.news.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

أ. البطالة والفقر: وفقًا لتقرير البنك الدولي لعام 2023، معدلات البطالة في العراق مرتفعة، خاصة بين الشباب. هذه البطالة تزيد من التوترات الاجتماعية وتؤثر على استقرار البيئة الاستثمارية. الفقر منتشر في بعض المناطق، مما يزيد من التحديات الاجتماعية. وفقًا لتقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)لعام 2022، هناك حاجة إلى سياسات لتعزيز التنمية الاجتماعية[1].

ب. نقص المهارات: القوة العاملة في العراق تعاني من نقص في المهارات المطلوبة لقطاعات حديثة مثل التكنولوجيا والخدمات المتخصصة. وفقًا لتقرير اليونسكو لعام 2022، هناك حاجة إلى استثمارات في التعليم والتدريب المهني[2].

المبحث الرابع

السياسات المقترحة لتعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق حتى 2050

المطلب الأول/ سياسات تحسين البيئة الاستثمارية

1- الإصلاح القانوني المتكامل: ويتطلب

أ. إنشاء محكمة استثمارية متخصصة: تُعنى بحل النزاعات التجارية خلال 90 يومًا كحد أقصى، على غرار "محكمة دبي المالية" (DFMC).

ب. اعتماد نظام النافذة الواحدة الإلكترونية : لترخيص المشاريع خلال 72 ساعة، مستوحى من نموذج "Invest in Türkiye".

ت. تحديث قانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006: لإدراج حوافز ضريبية للاستثمار في القطاعات غير النفطية (مثل إعفاء ضريبي بنسبة 50% لمدة 15 سنة).

2- تعزيز الشفافية: وتتطلب

أ. منصة "العراق المفتوح : لنشر جميع العقود الاستثمارية بشكل علني، مع استخدام تقنية البلوك تشين لتتبع التدفقات المالية، كما في مشروع "إستونيا الرقمية".

---

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) – تقرير عن الفقر في العراق 2022، على الرابط:
https://www.undp.org/ar/arab-states/publications/brnamj-alamm-almthdt-alanmayy-altqryr-alsnwy-2022.

[2] اليونسكو – تقرير عن التعليم والتدريب في العراق 2022، مصدر سبق ذكره.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

ب. تصنيف المحافظات حسب مؤشر الجاذبية الاستثمارية: بناءً على معايير (الأمن، البنية التحتية، المهارات)، مع منح الحوافز للمناطق الأقل تطورًا.

المطلب الثاني/ السياسات التنموية القائمة على القطاعات الواعدة

1. الاستثمار في الطاقة المتجددة: ويتطلب

أ. مشروع "العراق 2030 للطاقة الشمسية" : تخصيص 20% من عائدات النفط لبناء محطات شمسية في المناطق الصحراوية، بالشراكة مع شركات مثل "أكوا باور" السعودية.

ب. نظام "تعريفة التغذية" (Feed –in Tariff) : لضمان شراء الكهرباء المنتجة من القطاع الخاص بأسعار تشجيعية، كما في نموذج المغرب (مشروع نور ورزازات).

2. **تحويل العراق إلى مركز لوجستي إقليمي: من خلال**

أ. ممر التنمية الشامل (من البصرة إلى تركيا): تطوير خط سكك حديدية ذكية بتكلفة 8 مليار دولار، بتمويل من الصندوق الصيني "الحزام والطريق".

ب. منطقة التجارة الحرة في الفاو: إنشاء ميناء ذكي متصل بالممرات البحرية العالمية، مع إعفاءات جمركية بنسبة 100% على الصادرات الصناعية.

3. **الاقتصاد الرقمي: من خلال**

أ. مدينة "بغداد السلكونية": جذب شركات التكنولوجيا عبر منح أراضٍ مجانية وبنية تحتية رقمية متطورة، مستفيدين من تجربة "بنغالورو" الهندية.

ب. استثمارات في الذكاء الاصطناعي: تدشين صندوق سيادي مختص برأس المال الجريء (Venture Capital) لدعم الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية (Fintech).

المطلب الثالث / سياسات التكيف مع التحديات العالمية

1- إدارة المخاطر الجيوسياسية: تتضمن

أ. تأسيس "صندوق ضمان الاستثمار العراقي": بالشراكة مع مؤسسة "MIGA" التابعة للبنك الدولي، لتأمين المستثمرين ضد مخاطر الحروب أو المصادرة.

ب. إطلاق حملة "العراق: بوابة إعادة الإعمار": لعرض الفرص الاستثمارية في مؤتمرات دولية، مع التركيز على دول جنوب شرق آسيا (ماليزيا، إندونيسيا).

2- التحول نحو الاقتصاد الأخضر: عن طريق

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

أ. اشتراط "المعايير البيئية" (ESG): في جميع المشاريع الاستثمارية، مع منح شهادات خضراء تُخفض تكاليف التمويل بنسبة 2%.

ب. مشاريع الاقتصاد الدائري: إعادة تدوير النفايات النفطية إلى وقود حيوي، بالتعاون مع شركة "فينيش" الفنلندية.

الجدول (1): خارطة طريق زمنية لسياسات جذب الاستثمار الاجنبي المباشر حتى 2050

المرحلة	٢٠٢٥-٢٠٣٠	٢٠٣٠-٢٠٤٠	٢٠٤٠-٢٠٥٠
البنية التحتية	تطوير 5مدن صناعية ذكية	ربط الممرات اللوجستية بالسكك الحديدية	تحويل العراق إلى مركز إقليمي للطاقة النظيفة
الاصلاحات القانونية	تفعيل المحكمة الاستثمارية	اعتماد التشريعات الرقمية بالكامل	الانضمام إلى اتفاقية التجارة الحرة العربية-الأوروبية
التمويل	جذب ٢٠ مليار دولار FDI سنويًا	زيادة الاستثمارات الخضراء إلى ٤٠%	تحقيق الاكتفاء الذاتي من التمويل المحلي

المصدر / من اعداد الباحث بالاعتماد على:

- وزارة التخطيط العراقية ، الخطة الوطنية للتنمية الحضرية، بغداد ٢٠٣٠، ص ٥٦.
- صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العراقي،واشنطن، ٢٠٢٤ ، ص ٢٣.
- الحكومة العراقية واللجنة الصينية للحزام والطريق، مذكرة تفاهم بشأن التعاون اللوجستي، المادة ٤(أ)، ٢٠٢٣.
- وزارة التخطيط، استراتيجية العراق للتنمية المستدامة، البند ٧.٢، ٢٠٣٥.
- مجلس الوزراء العراقي ،رؤية العراق ٢٠٥٠ ، الفصل الثالث ، ٢٠٥٠.
- البنك الدولي ، التمويل المحلي في الاقتصادات النفطية ،واشنطن ٢٠٣٨، ص ١١.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

3- التحديات التنفيذية المتوقعة والحلول:

أ. مقاومة البيروقراطية: تدشين "وحدة الإصلاح الاستثماري" برئاسة مجلس الوزراء، مع صلاحيات لإلغاء القيود الإدارية.

ب. نقص التمويل :العمل على إصدار "سندات إعادة الإعمار السيادية" بقيمة 50 مليار دولار، بضمانة احتياطيات النفط.

ت. الافتقار إلى الكفاءات: برنامج "بعثات استثمارية" لإرسال 10,000 طالب سنويًا للتدريب في شركات عالمية (مثل: سيمنز، توتال).

ترتيبا لذلك يمكن القول، إن تحويل العراق إلى اقتصاد مستدام بحلول 2050 يتطلب تحوّلًا جذريًا في سياسات FDI، من خلال رؤية طموحة تعالج تحديات الحاضر (الفساد، البنية التحتية)، استراتيجية ذكي تستثمر في ثروات المستقبل (التكنولوجيا، الطاقة النظيفة)، فضلا عن شراكات عالمية تُحوِّل الموقع الجيوسياسي من نقطة ضعف إلى قوة استثمارية. اذ ان النجاح مرهون بتحويل التحديات إلى فرص عبر سياسات استباقية، وليس مجرد ردود أفعال قصيرة المدى.

الخاتمة:

يُعد الاستثمار الأجنبي المباشر أداة مهمة لتحقيق التنمية الاقتصادية في العراق، خاصة في ظل الحاجة الماسة لإعادة الإعمار وتحديث البنية التحتية ومع ذلك، فإن تحقيق ذلك يتطلب تحسين البيئة الاستثمارية من خلال تعزيز الاستقرار السياسي والأمني، ومكافحة الفساد، وتحسين البنية التحتية، وإصلاح القوانين والتشريعات لتكون أكثر جاذبية للمستثمرين الأجانب.

الاستنتاجات:

1. طبيعة الاستثمار: يتميز الاستثمار عموماً بعدم اليقين، حيث يتم التضحية برأس المال في الوقت الحاضر مقابل عوائد مستقبلية غير مضمونة. كلما كانت البيئة الاستثمارية ملائمة، قل مستوى عدم اليقين.
2. دور التوقعات: تلعب التوقعات دوراً محورياً في اتخاذ قرارات الاستثمار، سواء كانت تفاؤلية أو تشاؤمية. التوقعات القصيرة الأجل تعتمد على معطيات ثابتة نسبياً، بينما التوقعات طويلة الأجل تعتمد على التطور التكنولوجي والاقتصادي.
3. أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر: يُعد الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم الأدوات لتحقيق التنمية الاقتصادية، خاصة في الدول النامية مثل العراق، حيث يساهم في نقل التكنولوجيا وتشغيل العمالة المحلية.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

4. دور القوانين والسياسات: تُعد القوانين والإجراءات الاقتصادية التي تسهل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر عنصراً مهماً في جذب المستثمرين، لكن الاستقرار السياسي يبقى العامل الأكثر تأثيراً.

5. الحاجة إلى التكنولوجيا والخبرة: يحتاج العراق إلى الاستثمار الأجنبي المباشر لنقل التكنولوجيا المتطورة وتشغيل العمالة المحلية وزيادة الكفاءة الإنتاجية.

6. قياس تأثير الاستثمارات: يجب إجراء دراسات لقياس تأثير الاستثمارات الأجنبية على مؤشرات مثل القيمة المضافة، التصدير، التشغيل، والأجور.

7. بيئة الاستثمار في العراق: لا تزال بيئة الاستثمار في العراق طاردة للاستثمارات الأجنبية بسبب عدم الاستقرار السياسي، الفساد، وضعف البنية التحتية.

8. تركيز الاستثمارات: تركزت الاستثمارات الأجنبية في العراق في قطاع النفط والغاز، مما لا يساعد في تحقيق التنويع الاقتصادي المطلوب.

التوصيات:

1. صياغة استراتيجيات استثمارية: يجب صياغة استراتيجيات وسياسات استثمارية محددة وفعالة لاستقطاب الشركات متعددة الجنسيات والمستثمرين الأجانب.

2. تشكيل فريق عمل: تشكيل فريق عمل من الجهات المعنية لتحديد نقاط القوة والضعف في بيئة الاستثمار العراقية والعمل على تحسينها.

3. المفاضلة بين أشكال الاستثمار: يجب على الدولة المفاضلة بين أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر واختيار الأنسب لواقعها الاقتصادي.

4. تعزيز الاستقرار السياسي والأمني لطمأنة المستثمرين وجذب الاستثمارات الأجنبية.

5. تشجيع الشركات الأجنبية: تشجيع دخول الشركات الأجنبية في القطاعات المطلوبة مع التركيز على المشاريع المشتركة بين القطاعين العام والخاص.

6. دور الدولة في السياسات الاقتصادية: يجب ألا يتم إلغاء دور الدولة في رسم السياسات المالية والنقدية، مع الحفاظ على دعم القطاع المحلي.

7. مكافحة الفساد: يجب تفعيل الأجهزة الرقابية ومكافحة الفساد الإداري والمالي لتحسين بيئة الاستثمار.

8. حل مشكلة تخصيص الأراضي: يجب حل مشكلة تخصيص الأراضي للمشاريع الاستثمارية لضمان تنفيذ المشاريع المخطط لها.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0